مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «AA»

- الأوضاع المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي للبلاد تمثّل نقاط القوة للتصنيف الائتماني السيادي
- دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يُشكلان تحديات متزايدة أمام المالية العامة

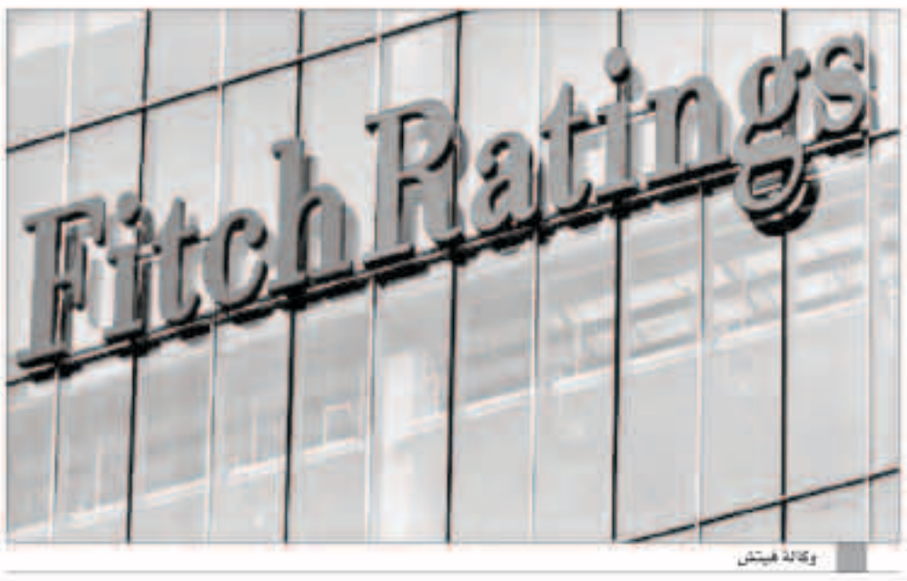

وكالة فيتش

- غير متوقع أن تكون هناك استجابة كبيرة للسياسة المالية مقابل صدمة أسعار النفط واستمرار جائحة كورونا

- صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 529 مليار دولار
- الحكومة أحرزت الحد الأدنى من التقدم في برنامجها الإصلاحي
- صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيسمح للبلاد بتمويل مستويات العجز الحالية في الموازنة
- المؤشرات المالية والخارجية للكويت شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط

أكدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) امس تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام 2020 عند المرتبة «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان الصحفي (Rating Action Commentary-RAC) الذي اصدرته الوكالة.

أولا – محركات التصنيف الرئيسية:

الأوضاع المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي لدولة الكويت تمثّل نقاط القوة للتصنيف الائتماني السيادي، ويقابلها بشكل متزايد العجز المؤسساتي والبطء في معالجة تحديات تمويل الموازنة العامة الناشئة عن الاعتماد الكبير على النفط. وأشار البيان إلى أن دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يُشكلان تحديات متزايدة أمام المالية العامة، كما أن مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال تقل بشكل كبير عن متوسط أقرانها في التصنيف «AA».

تقدّر الوكالة صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 529 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 472% من الناتج المحلي الإجمالي (الأعلى بين الدول المصنفة من قبل الوكالة). وتتضمن تلك القيمة صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والمقدّر بنحو 489 مليار دولار أمريكي، وتتزايد قيمة هذا الصندوق بشكل مستمر نتيجة التحويلات السنوية المستمرة بنحو 10% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة. وتتوقع الوكالة انخفاض قيمة صندوق الاحتياطي العام للسنة السادسة على التوالي بسبب لجوء الحكومة للصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة وسداد الديون المحلية المستحقة.

تتوقع الوكالة أن تُسجل الموازنة العامة عجزًا ماليًا بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي (7.3 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 2021/20، مما يعكس الافتراضات الأساسية للوكالة بأن يصل سعر خام برنت نحو 35 و45 دولارًا للبرميل في عامي 2020 و2021 على الترتيب. وأشارت إلى أنه من غير المتوقع أن تكون هناك استجابة كبيرة للسياسة المالية مقابل صدمة أسعار النفط واستمرار جائحة كورونا وانتخابات مجلس الأمة في أكتوبر 2020. ووفقا لمنهجية وزارة المالية (بحساب التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية)، تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة عجزًا ماليًا يفوق ما نسبته 33% من الناتج المحلي الإجمالي. وتقدّر الوكالة أن تُسجل الموازنة العامة فائضا بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/19.

أشارت الوكالة إلى انتهاء صلاحية قانون الإذن للحكومة بعقد قرض عام، فالحكومة غير قادرة على الاقتراض، وإعادة تمويل الاستحقاقات الحالية، والتي يتعين الوفاء بها في الوقت الراهن من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام. ونتيجة لذلك، انخفض رصيد الدين الحكومي إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2020/19. وأشارت الوكالة إلى أن السندات الخارجية التي أصدرتها الدولة تستحق في عامي 2022 و2027.

من المتوقع استنفاد الأصول الأجنبية لصندوق الاحتياطي العام تقريبًا في السنة المالية 2021/20. وتفترض الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض والسحب من صندوق الأجيال القادمة لتمويل عجز الموازنة العامة بدءًا من السنة المالية 2022/21. وأشارت الوكالة إلى أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيسمح لدولة الكويت بتمويل مستويات العجز الحالية في الموازنة لعقود قادمة، لكنه يتطلب موافقة مجلس الأمة وقد يكون مثار جدل سياسي. وأشارت إلى أن الحكومة حاليًا تدفع مجددًا نحو تمرير قانون الدين العام الجديد ولا تفكر في تغيير الترتيبات التي تحكم صندوق الأجيال القادمة. وتتفهّم الوكالة أن الدستور الكويتي يمنح الأمير المرونة لإصدار مرسوم طارئ يسمح بإصدار الدين العام أو استخدام صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وحسب رأي الوكالة، قد يكون من الممكن اتخاذ تدابير استثنائية أخرى لضمان خدمة الدين في الوقت المناسب.

أشارت الوكالة إلى أن الحكومة أحرزت الحد الأدنى من التقدم في برنامجها الإصلاحي الذي يهدف إلى تعزيز وضعها المالي الأساسي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل للشباب (80% من المواطنين الكويتيين يعملون في القطاع الحكومي خلال 2018). وأشارت الوكالة إلى أن الحكومة تركز جهودها على التدابير التنظيمية والإدارية التي لا تتطلب موافقة الأمة، والتي بدورها تحاول تقليل التكاليف الفورية لمكونات الإصلاح.

تقدر الوكالة أن لا يُحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت نموًا في عام 2019، مدفوعًا ذلك بتخفيض دولة الكويت إنتاجها النفطي بما يتماشى مع اتفاق تخفيض الإنتاج «أوبك+»، والتأخير في تطوير المصافي النفطية في إطار تنفيذ مشروع الوقود البيئي. وتتوقع الوكالة بأن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا موجبًا لعام 2020 تزامنًا مع ارتفاع انتاج النفط والبدء بتشغيل منشآت التكرير التي تم تطويرها، وذلك بالرغم من أنها ترجح بأن تشهد القطاعات غير النفطية حالة من الكساد نتيجة انتشار فيروس كورونا خلال هذا العام، كما أشارت إلى أن القطاع المصرفي لدية القدرة على استيعاب خسائر القروض المتعثرة، بفضل المعدلات الجيدة للرسملة والسيولة والربحية.

تتوقع الوكالة أن تنتج دولة الكويت نحو 2.8 مليون برميل يوميًا في عام 2020 مقارنة بأقل من نحو 2.7 مليون برميل يوميًا في عام 2019. وأشارت بأن دولة الكويت لم تُعلن لغاية الآن فيما إذا كانت ستزيد من مستويات الإنتاج النفطي. وأشارت بأن الزيادة المتوقعة ستعكس عودة الإنتاج في المنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

تتوقع الوكالة بأن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزًا بما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو أول عجز يشهده الحساب الجاري منذ عقدين. وأشارت الوكالة إلى أن القطاعات الخاصة المصرفية وغير المصرفية تُعتبر في وضع صافي دائن خارجي ومستثمر رئيسي في المنطقة، وهو ما يفسر آفاق النمو المحلي الفاتر نسبيًا. وهذا يوفر دعمًا لرصيد الحساب الجاري وصافي وضع الإستثمار الدولي (IIP)، والذي تقدّره الوكالة بنحو 514% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وهو ما يتجاوز صافي وضع الأصول الأجنبية السيادية بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

أشارت الوكالة إلى أن المؤشرات المالية والخارجية لدولة الكويت شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط. وأشارت الوكالة بأن تغير متوسط سعر برميل النفط بنحو 10 دولارات للبرميل عن مستوى الافتراضات الأساسية من شأنه أن يُغير من رصيد الموازنة العامة بنحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن زيادة إنتاج النفط بنحو 100 الف برميل يوميًا سيحقق فائض في رصيد الموازنة العامة بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا – حساسية التصنيف:

– أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابًا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

• التحسّن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال إلى مستويات مقاربة لمتوسط الدول المُصنفة عند درجة «AA».

– أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبًا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

• تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

• استمرار استنزاف موارد صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام، أو تشريع يسمح بالنفاذ إلى أصول صندوق الأجيال القادمة، أو الثقة في قدرة الحكومة على تبني تدابير استثنائية لضمان خدمة الدين.

ضمن جهود الإغاثة الطارئة لمواجهة وباء كوفيد19-

«Visa الخيرية» تقدم 210 ملايين دولار دعماً للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

تعهدت «مؤسسة Visa الخيرية» اليوم بتنفيذ برنامجين تبلغ قيمتهما الإجمالية 210 ملايين دولار لدعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك تماشيا مع جهودها طويلة الأمد لتمكين المرأة من تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة، وبهدف تلبية الحاجات الطارئة للمجتمعات المحلية في أعقاب انتشار فيروس كورونا «كوفيد19-». ويأتي البرنامج الأول البالغة قيمته 10 ملايين دولار بهدف توفير المعونات الطارئة لدعم المؤسسات الخيرية للتصدي لفيروس كورونا المستجد «كوفيد19-»، مثل معونات الصحة العامة والمساعدات الغذائية في المناطق الجغرافية الخمس التي تعمل فيها Visa وتشمل أمريكا الشمالية؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وأوروبا؛ وآسيا المحيط الهادئ ووسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي هذا السياق، قال الفريد كيلي، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة Visa: «في ظل أزمة 'كوفيد19-' المتواصلة، تلمس مجتمعات العالم بوضوح ما نجم عن هذه الأزمة من تداعيات ومن حاجة ماسة للمساعدات الفورية. وباعتبارنا شركة عالمية تزاول نشاطها في هذه المجتمعات، ندرك ضرورة تلبية هذه الاحتياجات، كما أننا ملتزمون بتحقيق التعافي طويل الأمد وبمواصلة استكشاف السبل اللازمة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي تماشيا مع رسالتنا لتمكين الأفراد والأعمال والاقتصادات من النهوض والازدهار».

أما البرنامج الثاني، فهو التزام استراتيجي مدته خمسة أعوام بقيمة 200 مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر حول العالم، مع التركيز على تعزيز التقدم الاقتصادي للمرأة. ويأتي البرنامج ليوسع نطاق الدعم الذي تقدمه مؤسسة Visa الخيرية للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر عالميا. وستسهم المبالغ التي ستقدمها مؤسسة Visa الخيرية في توفير الأموال للمنظمات غير الحكومية والشركاء المستثمرين الداعمين للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.

ويمثل قطاع الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر العصب الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث يشكل أكثر من 90% من حجم الأعمال العالمي ويسهم بتوفير نحو 50 –60% من الوظائف حول العالم . وفي كل عام، يقدر حجم العجز الائتماني لتمويل الأعمال التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة من قبل النساء بنحو 300 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز نتيجة للاضطرابات الاقتصادية الأخيرة الناجمة عن فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» . وأضاف كيلي: «نواجه اليوم حاجة غير مسبوقة لتسريع وتيرة دعمنا للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، لاسيما أنها تأتي في طليعة دفع عجلة النمو الاقتصادي. ونظرا لأن العديد من مالكي المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر هم من النساء، سيعود التمكين الاقتصادي للمرأة بتأثيرات متتالية، لا سيما أنها أحد أهم السبل لتحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة». ومن خلال برنامج دعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر البالغة قيمته 200 مليون دولار، ستقدم مؤسسة Visa الخيرية 60 مليون دولار على هيئة منح للمنظمات غير الحكومية التي تدعم مالكي الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، والذين تمثل النساء نسبة كبيرة منهم في كل منطقة تعمل فيها Visa. وستخصص المؤسسة 140 مليون دولار للمستثمرين الشركاء الذين يحققون عوائد اجتماعية ومالية مميزة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. من جهته، قال غراهام ماكميلان، رئيس مؤسسة Visa الخيرية: «يأتي توفير موارد مالية جديدة قدرها 200 مليون دولار تأكيدا على التزامنا الراسخ بدعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة حول العالم، فازدهار المرأة يعني ازدهار المجتمعات، الأمر الذي ندرك اليوم أهميته غير المسبوقة في ضوء الجهود التي يبذلها الاقتصاد العالمي للتعافي وإعادة البناء».

«جينيتك» تكشف عن جدول أعمال المعرض الافتراضي «كونكت دي إكس»

شعار شركة «جينيتك»

كشفت «جينيتك»، الشركة المتخصصة في توفير الحلول الأمنية المتكاملة وحلول السلامة العامة والعمليات واستقصاء معلومات الأعمال، عن جدول الأعمال الكامل لمعرض كونيكت دي إكس، المعرض الافتراضي الأول من نوعه الذي تنظمه الشركة عبر الإنترنت خلال الفترة ما بين 20 إلى 22 أبريل الجاري.

وسيوفر معرض «كونيكت دي إكس»، الذي سيسلط الضوء على أحد التقنيات والابتكارات والتحديات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع الحلول الأمنية، مساحة افتراضية للقاء والتعارف لكل من يتطلع إلى التعلم والتفاعل مع النظراء والخبراء ضمن هذا القطاع. كما سيوفر المعرض فرصة مهمة لخبراء الحلول الأمنية من كافة أنحاء العالم للتواصل والتفاعل بشكل مباشر مع نظرائهم في هذا القطاع ولقاء خبراء وشركاء شركة «جينيتك» من جهة أخرى، ليوفر منبرا هاما لرواد صناعة الحلول الأمنية من أسواق مختلفة لطرح ومشاركة الأفكار والرؤى المرتبطة بهذه الصناعة. وسيتميز معرض «كونيكت دي إكس» الافتراضي الذي ينظم ضمن مناطق زمنية مختلفة وبعدة لغات، بأكثر من 30 ساعة من المحتوى حسب الطلب، و10 ساعات من البث المباشر، إلى جانب العديد من الجلسات المتخصصة والمعمقة بمشاركة أعضاء فريق التدريب الفني من «جينيتك»، وجلسات الأسئلة والأجوبة التفاعلية المباشرة. ونظرا لمشاركة العديد من المستخدمين والخبراء وقادة الفكر في الجلسات المختلفة، وتنظيم الجلسات التعليمية والتقنية المرتبطة بالتقنيات الأمنية، والعروض التجريبية للمنتجات، سيتيح معرض «كونيكت دي إكس» الافتراضي للمشاركين الفرصة لتطوير معرفتهم بتقنيات ومنتجات شركة «جينيتك»، والتفاعل بشكل مباشر مع أبرز المسؤولين والمؤثرين في مجال تصميم وتنفيذ هذه المنتجات. كما سيتضمن الحدث جناحا خاصا بشركاء التكنولوجيا ستستعرض خلاله كبرى الشركات الموردة للبرمجيات والتجهيزات الأمنية، أحدث المنتجات والحلول وقدرة هذه الحلول على التكامل مع حلول شركة «جينيتك».

وفي هذا السياق، قال آندرو إلفيش، نائب رئيس وحدة التسويق لدى شركة «جينيتك»: «نظرا لإلغاء كافة المعارض والمؤتمرات في العالم للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد19-» على مستوى العالم، حرصنا على تنظيم معرض يعكس التجربة التقليدية ذاتها للمشاركة في المعارض والمؤتمرات التقليدية. فقد قمنا بتصميم حدث استثنائي يجمع بين الجلسات الحوارية والمتخصصة والتدريب واستعراض المنتجات ضمن تجربة رقمية متكاملة وغامرة عبر الإنترنت في تجربة تفاعلية هامة تتيح لأي شخص يعمل في صناعة الحلول الأمنية المشاركة والتعلم وتبادل الأفكار، بغض النظر عن مكان تواجده في العالم».

الدولار يتراجع عالمياً مع مكاسب اليورو والإسترليني

انخفض الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الثلاثاء، بالتزامن مع علامات تباطؤ عدد إصابات فيروس كورونا في أوروبا، واستمرار التحفيزات المالية من قبل الحكومات.

وجاء تراجع العملة الخضراء بالتزامن مع تراجع العقود الآجلة للأسهم الأمريكية، ورغم استمرار قلق المستثمرين بشأن احتمالية الركود الاقتصادي الناجم عن تفشي "كوفيد19-"، لكن تباطؤ معدل الإصابات في أوروبا يوفر بعض القوة لليورو.

واستعاد الجنيه الإسترليني بعض خسائره التي سجلها أمس الأول، لكن العملة لا تزال هشة على خلفية نقل رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" إلى العناية المركزة مع تدهور صحته نتيجة إصابته بالكورونا.

ومن المقرر أن تعلن اليابان أمس حالة الإغلاق الوطني للعاصمة طوكيو وست مقاطعات أخرى لنحو شهر، كما تعتزم حكومة "شينزو آبي" كشف النقاب عن حزمة تحفيز مالية بقيمة تصل إلى تريليون دولار لتعويض التأثير الاقتصادي الناجم عن تفشي الكورونا.

ويعتزم بنك الاحتياطي الفيدرالي تعزيز برنامج إقراض للشركات الصغيرة، كما قد يعلن تفاصيل إجراء جديد لتمويل القروض المقدمة بموجب ما يسمى "برنامج حماية الأجور" في وقت لاحق من الأسبوع الجاري.

وأودى الفيروس الصيني بحياة أكثر من 74 الف شخص عالميا، مع إصابة ما يزيد عن 1.350 مليون حالة عالميا، وفقا لخريطة جامعة "جونز هوبكينز" الأمريكية.

ويترقب المستثمرون إعلان بيانات ائتمان المستهلكين الأمريكيين وفرص العمل المتاحة في الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم.

وبحلول الساعة 8:51 صباحاً بتوقيت جرينتش، انخفضت العملة الخضراء مقابل اليورو بنسبة 0.6 بالمائة لتسجل 1.0862 دولار، كما تراجعت أمام نظيرتها اليابانية بنسبة 0.3 بالمائة مسجلة 108.86 ين.

فيما تراجع الدولار الأمريكي أمام الجنيه الإسترليني بنحو 0.9 بالمائة مسجلا 1.2335 دولار، كما هبط مقابل العملة السويسرية بنسبة 0.5 بالمائة ليسجل 0.9735 فرنك.

وفي نفس الوقت، انخفض المؤشر الرئيسي للدولار الذي يتبع أداء العملة الخضراء أمام ست عملات رئيسية بنحو 0.5 بالمائة إلى 100.161.